باب الزراعة والاقتصاد

بين جمهورية الشيلي ومصر

بمناسبة معاهدة الصداقة والعهد المثوي

لنترات الصودا الشيلي

جمهورية الشيلي احدى حكومات اميركا الجنوبية تربطها بمصر علاقة وثيقة وهي انها المصدر الوحيد للسماد الازوتي (النتروجيني) الطبيعي الذي تحتاج اليه مصر المعروف باسم « نترات الصودا الشيلي » . ومع ان مصر لم تبدأ في استعماله إلا في عام ١٩٠٠ فانها اصبحت الآن ثالث اقطار العالم استعمالاً له ويبلغ المقدار الذي استوردته في العام الماضي (٢٠٠٫٠٠٠) مائتي الف طن . وقد رأت الحكومتان المصرية والشيلية أن تعقدا معاهدة صداقة بينهما فاوفدت جمهورية الشيلي سعادة سفيرها بروما الدون أريك فيليجاس لتوقيع هذه المعاهدة في القطر المصري وقد وقعها في اوائل شهر مارس الماضي

واتفق ان موعد وجود سعادته بمصر كان موافقاً لتذكار مرور مائة عام على تصدير نترات الصودا من الشيلي للمرة الأولى . وقد اقيمت حفلة فخمة تحت رئاسة سعادته في فندق الكونتنتال يوم الجمعة ٧ مارس حضرها كثيرون من رجال الدولة والشيوخ والنواب ورجال وزارة الزراعة والجمعية الزراعية والنقابة الزراعية العامة والأطباء وكبار الجاليات الاجنبية والصحافيين. وقد تكلم في هذه الحفلة سعادة السفير ومعالي وزير الزراعة وحضرة صاحب العزة فؤاد بك اباظه وجناب المستر جان غجوري مدير الفرع المصري لنترات الصودا الشيلي . ومما جاء في هذا الخطاب الثمين الذي القاه جنابه ان جمهورية الشيلي اصدرت الطن الاول من النترات الى اوربا في سنة ١٨٣٠ وبلغت صادرات النترات في تلك السنة ٨٥٠ طناً أما في سنة ١٩٢٩ فقد وصلت الى ثلاثة ملايين طن

وقد كانت المباحث الأولى التي قام بها علماء العالم والتي اظهرت ضرورة استعمال الاسمدة الكيماوية حوالي سنة ١٨٣٠ ومن العلماء الذين قاموا بهذه المباحث « ليبش » في المانيا و « لوز » و « جلبرت » في انكلترا و « بوسنجو » في فرنسا. وقد كان من نتائج هذه المباحث اهتمام الفنيين والعلماء بأمر نترات الشيلي وسفرهم الى هناك لدرسها

ومن ذهبوا الى بلاد الشيلي لهذا الغرض العالم الشهير داروين فانه ذهب الى الصحاري التي

منظر عام لمدينة سنتياغو

كروم العنب في بلاد التشيلي الوسطى

مقتطف ابريل ١٩٣٠

امام صفحة ٤٤٥

تحتوي على مناجم النترات في سنة ١٨٣٥ ووضع تقريراً ضخماً يشمل نتائج باحثيه في تلك الجهات التي لم يهتد الباحثون تماماً الى سبب تكدس النترات فيها مع انها جدباء قفراء »

وليست النترات كل ما يصدر من جمهورية الشيلي التي تعد في الحقيقة من اغرب بلدان العالم موقعاً لان شمالها صحراء مجدبة وجنوبها جزائر تمتد حتى مضيق ماجلان وبين الشمال والجنوب وادي سنتياغو الخصيب مركز الحياة الاقتصادية حيث ينبض قلب الأمة وتليه الولايات الجنوبية المشهورة بغاباتها

ومعظم النشاط الصناعي هو في المدن الشمالية حيث تبدو مظاهر الحياة والعمل ولكن الحياة في الجنوب سهلة يلذ لكثيرين من السائحين ان يقضوا فيها اوقاتاً طيبة

ومن مناجم الشمال يستخرج « اليود » وهو محصول ثانوي من مواد نترات الصودا الاولية وتعد الشيلي أهم مصدر لليود في العالم . وكذلك النحاس الذي تعتبر الشيلي ثاني الممالك التي تستخرجهُ ومن المعادن التي تستخرج من مناجمها الحديد والرصاص والكبريت والبورق

والزراعة تسير سيراً حسناً . فالشيلي تصدر نحو عشرين اقطار من القمح والشعير الى البلدان الأخرى . وهناك الكروم الشيلية المشهورة بجودة نبيذها وتشمل زراعتها ٢٥٠٫٠٠٠ فدان وتنتج ٤٠ مليون هكتولتر من النبيذ . وفواكه الشيلي وثمارها تمتاز بكبر حجمها وجودة نوعها ولها شهرة عالية ممتازة . والمناطق الوسطى مصدر للأخشاب وفيها مراعٍ واسعة للأغنام والماشية . ومع ان عدد سكان الشيلي لا يتجاوز أربعة ملايين نسمة فان تلك الامة الفتية تستدرج جميع الموارد والكنوز التي وهبتها إياها الطبيعة . وتفاخر الشيلي بانها أقل شعوب امريكا اللاتينية من حيث تعداد الأميين فيها ففي سنتياغو خمس جامعات عدا المعاهد الخاصة والرسمية وعدا معهداً زراعياً ومدرسة للمناجم واكاديمية للفنون الجميلة ومعهداً للموسيقى

هذه هي بعض المعلومات الطيبة عن تلك الجمهورية التي بدأنا معها عهد صداقة رسمية والتي تتنفع زراعتنا المصرية بكنوزها وبموادها الذي يطلق عليه بحق اسم « ذهب الشيلي الابيض »

حول خطاب العرش

﴿ ٣ — الجمعيات التعاونية ﴾ نشأ النظام التعاوني في بيئات تختلف اختلافاً واسعاً عن بيئتنا المصرية فاذا فكر المصريون في نشر هذا النظام في مصر وجب عليهم درس الحالة المحلية والاحوال التي سيعملون فيها . فهناك نظامان للتعاون أحدهما شعبي كما في ايرلندة والآخر حكومي كما في الهند وقد صرح الاستاذ ابراهيم بك رشاد مدير التعاون ان اتجاه الحركة التعاونية المصرية موجهٌ الى جعلها حركة شعبية ومعنى هذا انها الآن ليست بالحكومية ولا بالشعبية

انهُ من الصعب قلب نظام القرى المصرية الاجتماعي رأساً على عقب بين عشية وضحاها فالأمية متفشية تفشياً مريعاً وهذا يحتم تعيين موظفين للقيام باعمال الجمعيات (كما هو الحال في الهند) وأيضاً لتدريب من يصلح من اعضاء هذه الجمعيات للعمل في المستقبل ما دام الأمل معقوداً على ان تكون الحركة شعبية في المستقبل

ان موظفي قسم التعاون في الوقت الحاضر لا يكفون للقيام عملياً بادارة الجمعيات الموجودة ومن التعسف مطالبة احد الموظفين بالاشراف على منطقة متسعة صعبة المواصلات لا يماً أهلها بالمواعيد التي يضربونها لأولئك الموظفين الذين يبذلون الجهد لمقاومة الصعوبات التي تعترض عملهم بجلد جدير بالاعجاب

المنظم (وهو الموظف المنوط به زيارة طائفة من الجمعيات يختلف عددها بين ١٥ و ٣٠ جمعية) برنامج يسير عليه ويضطر بموجب نصوصه أن يزور كل جمعية مرة واحدة في الشهر. فاما منظم المنطقة التي تحوي ١٥ جمعية فيحتاج الى انفاق يوم للذهاب اليها ويوم للاوبة منها ولست أدري كيف يتاح لمثل هذا الموظف أن يمر على هذه الجمعيات كلها مرة في الشهر خصوصاً وان ثلث الجمعيات او ربعها تؤخر ميعاد انعقادها بدون سابق انذار له حتى لا يضيع أوقاته سدى. فمن هذا يقف القارىء على عظم المجهود الذي يتحمله هذا الموظف

ولا يقل تعب مراجع الحسابات المختص بجمعيات التفتيش عن أخيه المنظم ويفوقهُ في المسئولية الجنائية. فهل يتصور القارىء امكان شخص كائنة قدرته ما كانت على تقييد الحسابات وتسليم كتبة الجمعيات الأمين تقريباً ومراجعة المستندات والدفاتر لحوالي ستين جمعية موزعة في مجاهل مديريتين او أكثر. ان المراجع يحتاج [illegible] في مدرسته ليتمكن من معرفة مقادير البذرة والسماد التي اشتريت ومن معرفة نفقات النقل وخلافه ان لم تقل معرفة ثمن الشراء لان المسئولين في الجمعية كثيراً ما يفقدون مستنداتها وربما لا يأخذون مستندات قطعاً. والبعض من أمناء الصندوق يجهل مقدار العهدة المطلوبة منهُ ويجهل أيضاً اسماء الذين استجروا البضاعة أو سددوا ثمنها. فبين هذه الطلاسم يقضي المراجع وقتهُ ساعات عديدة حتى اذا ما تنفس الصعداء وظنّ ان نهاية عذابه قد قربت يتدره أحدهم بانهُ نسي أن يذكر كذا أو ربما عجز المراجع عن موازنة المباع بالكمية المشتراة

هذان مثالان أوردتهما بشيء من التوسع لاوجّه نظر الحكومة الى وجوب المبادرة بالاكثار من موظفي التعاون وأرى ان لا تزيد جمعيات المنظم عن ١٥ بأي حال من الاحوال وان لا تزيد جمعيات المراجع عن ٣٠ ما دامت الجمعيات عاجزة عن انشاء مجالس ادارة تحوي أناساً قادرين على القيام بأعمالها

ولا أعرف سبباً يدعو المهتمين بالتعاون الى الاسراع في تكوين الجمعيات فان كثرتها

لا تفيد إلا اذا كانت مثمرة . وكانت فكرة وزارة الزراعة الأولى أجدر بالاتباع . فان انشاء جمعيات مثالية (نموذجية) في البلدان الصالحة أفيد كثيراً من الاكثار من الجمعيات بواسطة التأثير الاداري. فوجود جمعية نموذجية لخدمة منطقة واسعة أصلح من وجود بضع جمعيات لخدمة المنطقة نفسها وهذا في الوقت الحاضر الذي يجب ان تركز فيه جهود الموظفين في عدد محدود لانهم يحتاجون — سواء الذين تخصصوا للتعاون في البلدان الاجنبية أو الذين يتمرنون على العمل التعاوني من خريجي المدارس المصرية وغيرها — الى اكتساب تجارب محلية تختلف عما رآه بعضهم في البلدان الاجنبية . ولم لا تقسم وزارة الزراعة موظفي التعاون الى فئات ترسل كل فئة منهم — خصوصاً الذين لم يشاهدوا انظمة التعاون الغربية — الى أوروبا كل سنة لمشاهدة الحال هناك فينسجون على منوال ماشاهدوه

ولي رأي في السلفيات التي تقدمها الحكومة بسطته في مقال البنك الزراعي فلا ضرورة للعودة اليه هنا . وانى أرى ان الجمعيات التعاونية خير واسطة لتسلم السلفيات وتوزيعها باسم البنك وبالاختصار للحلول محل البنك الزراعي في مختلف انحاء القطر . فلو اقتصرنا على انشاء جمعيات نموذجية لقامت بأعمال توا كيل البنك المذكور ثم يصح في امكانها الانقسام — بعد التدرب — الى بضع جمعيات تعمل كل منها مستقلة في ناحية من المنطقة

ولقد يقول قائل انك باقتراحك هذا تضع العربة قبل الحصان ولكني لا أقصد أن تكون هذه الجمعيات النموذجية اتحادات تتفرع منها جمعيات وهذا مالا أقصده لان المقصود من انشاء جمعيات نموذجية ثم انقسامها هو تدريب الفلاحين على ادارة الجمعيات واعطاؤهم فرصة لتذوق طعم التعاون حتى اذا ما كثرت الجمعيات امكن تكوين الاتحادات . واني شخصيًا أظن ان محاولة انشاء اتحاد للقرية في الوقت الحاضر سابق لأوانه لا لسبب أوجه من ان فكرة التعاون وروحه لم تتملك من المشتغلين به فعلاً من القرويين

عندئذ يكون عمل المنظم المراقبة والتنظيم ويكون عمل المراجع المراجعة فقط وهي اعمالها الرسمية فعند ما يكون لكل جمعية محل مختار يسهل على المنظم المرور على ٢٥ جمعية كل شهر وعلى المراجع أن يمر على ١٠٠ جمعية وربما اكثر كل سنة مرة واحدة

ولنتناول الآن مسألة الامتيازات التي أعطتها الحكومة للجمعيات فنجد ان الخصم على البذرة والسماد والفائدة التي تأخذها الحكومة على قروض الجمعيات هي الامتيازات الوحيدة التي تتمتع بها الحركة التعاونية مع ملاحظة ان الفائدة ولو انها قليلة نسبيًا (٤ ٪) عن مثلها في السوق إلا انها من الوجهة التعاونية الصرفة غير قليلة اذا راعينا ان الجمعية تحتاج الى رفع هذه الفوائد الى ٦ ٪ او ٧ ٪ لتلافي مصاريفها الادارية وهذا هو الاعتراض

على الخصم (٥ ٪) في ثمن البذرة والسماد. أما بقية الامتيازات فصورية لأنه لا ينتظر من جمعية عند انشائها استيراد آلات من الخارج لتتمتع بالخصم الموجود في الرسوم الجركية والنقل البري

بقي علينا توجيه النظر الى وجوب جعل ديون الجمعيات الزراعية على أعضائها ديوناً ممتازة فان مماطلة الفلاحين اشهر من ان يشار اليها فالواجب جمعها عن طريق الصرافين ولو بعمولة

ويحاول قسم التعاون حتى الآن تنظيم البيع التعاوني وهو اهم الاسباب التي ترمي اليها حركة التعاون في مصر. وقد يقال ان السبب في ذلك هو عدم وجود المخازن، ولكن الا يمكن وضع تحت كل عضو في اكياس مخصوصة يثبّت على كل منها اسم الزارع فترسل كما هي الى المخزن التعاوني العام وهناك توزع الى درجات ويرصد امام كل اسم الكميات التي وردها من كل درجة. حقيقة ان فعل ذلك يحتاج الى مجهود ولكن يجب علينا عمل شيء جدير بالاهتمام حتى يشعر المتعاونون انهم بتعاونهم يستفيدون ماليًّا ويكون هذا دافعاً للناس على الاهتمام بجمعية منطقتهم والانضمام اليها. ولا شك ان زيادة الاعضاء ورأس المال تيسر توسيع اعمال الجمعية والتعاقد مع كاتب قادر على مزاولة اعمالها وضبط حساباتها. ويجب ان لا تقاضى هنا عن وجوب الجمع بين رفع المستوى الاجتماعي للفلاح ونشر التعاون في الريف

﴿ ٤ — التعريفة الجركية ﴾ صدر اخيراً القانون رقم ٢ لسنة ١٩٣٠ القاضي بتعديل التعريفة الجركية ورفعها من ٨ ٪ الى ما متوسطه ١٥ ٪ ويكون التحصيل على القيمة والوزن والعدد. والضريبة على القيمة دائماً نسبة مئوية واما الرسوم على الوزن والعدد فثابتة

ولاول نظرة يتبيّنها القارئ على تعريفة الواردات يستنتج ان الحكومة رغبت في تشجيع ما يمكن ايجاده من المصنوعات المحلية وتنشيط الآلات والمواد الضرورية لتحقيق ذلك الغرض

وانك اذا نظرت الى الفئات الاقل من التعريفة القديمة (٨ ٪) وجدتها النحل ودود الحرير ٥ ٪ منفحة الحيوانات والاشجار والشجيرات المثمرة والحبوب واثمار الزراعة والفصفور وقوالب طباعة المسابك ٤ ٪ اصباغ وحبوب صلبة ٦ ٪ واما خيوط الخيزران وبعض انواع الاحجار والمواد الدهنية والحبر والزيوت وشحومات الاضاءة فالرسم عليها لم يتغير فهو ٨ ٪ اما الكماليات كالمصنوعات السكرية والانبذة ومواد التصوير فرسمها يبلغ في الغالب ٢٠ ٪ ومنعت الحكومة استيراد القطن الخام. ويلاحظ ان الملابس الانيقة قد ضربت عليها رسوم تتفاوت ما بين ١٥ ٪ و ١٨ ٪ وذلك لعدم تشجيع التبذير من جهة ومن جهة اخرى حتى لا يحرم ارباب الاذواق وخصوصاً السيدات من متابعة ظواهر الحضارة

وخلاف الرسوم على الواردات قد قررت الحكومة اخذ رسوم على اربعة انواع من الصادرات هي البيض بانواعه (اذا كان بقشره) ٢٠٠ م وبذرة القطن ١٥ ملياً وجلود

خام جنيه واحد والقطن الخام ٢٠٠ مليم وذلك عن كل ١٠٠ كيلو قائم . اما بقية الصادرات فمعفاة من الرسم وبقليل من التفكير تتضح الحكمة من منع تصدير البزرة والقطن وهي اهم الصادرات دون ضريبة وكذلك من دفع رسوم على البيض . اما الجلود (الخام) فضربت عليها ضريبة حتى يفكر الناس في اخراجها من خام اعلى الاقل داخل القطر

انهُ من الصعب الحكم في الوقت الحاضر على فائدة هذه السياسة الجديدة او ضررها لانها بدأت وليس لنا من التجربة ما يرشدنا الى مواقع الخطإ والصواب ولكن يجب ان لايفوتنا ان الحكومة بوضعها هذه التعريفة الجديدة قد زادت الضرائب (غير المباشرة) وبالطبع سيتبع ذلك ارتفاع الاسعار ، بالاقل على قدر الزيادة في الرسوم . وبعض هذه الضرائب سيدفعها الاجانب ولكن هل قدرت الحكومة المبلغ المنتظر دفعه منهم وهل وازنتهُ بما سيدفعه الوطنيون ؟ وهل انقال ظهور الاهلين بضرائب جديدة له مايسوّغهُ في الوقت الحاضر؟ ان النقطة الوحيدة التي لا جدال في التسليم بفائدتها هي حماية الصنائع الوطنية . ومع اني ميال الى حرية التجارة فان المركز الدقيق الذي توجد فيه بلادنا يجعلني اميل الى تحييذ الخطوة التي خطتها الحكومة ولو انها اخذت البريء بذنب المجرم . فالاجانب لايدفعون ضرائب والحكومة مقيدة الايدي لا تستطيع زيادة الرسوم على بعض الاصناف للحماية دون البعض الآخر فليس امامها والحالة هذه الا التعميم وهو مساواة في الظلم وربما تتضح للحكومة بمرور الزمن وجوب اقلال بعض الرسوم دون البعض الآخر وهذا واضح من نص المادة الرابعة من القانون المذكور

[illegible] الاشارة الى الخطأ الذي وقعت فيه التجار والشركات على استيراد مقادير كبيرة من [illegible] حيث يدفعون [illegible] الـ ٧ ٪ وهي متوسط الفرق بين الرسم القديم والرسم الجديد تعادل مع مصاريف التخزين التي سيتكبدها التاجر الى ان يصرف البضاعة . يضاف الى ذلك فائدة الدفع المؤجل . محجت الواردات فلا بد لها من التصريف ولكن انى للمورد ذلك وغيره يزاحمه في هذا الباب وقوة الشراء في البلد غير مغرية فوالحالة هذه سيضطر المورد الى الانتظار ومعنى هذا هو شلّ رأس ماله مدة من الزمن سيضطر بعدها دون شك الى البيع بسعر السوق المملوءة بالمزاحمة . فلو دار رأس المال دورة واحدة في السنة يربح ٥٠ ٪ لا يربح التاجر قدر ما يربح اذا مادار هذا المال ثلاث دورات في المدة نفسها يربح ٢٠ ٪ مع ملاحظة النفقات والفوائد الاضافية . انا لا استغرب اذن سماع خبر افلاس عدد ليس بقليل من التجار بعد قليل كنتيجة لتهورهم هذا غير المعقول

عمر عنايت

هل من المرغوب فيه

ظهور اقطان جديدة في السوق

جانب آخر من محاضرة عثمان بك باظه مدير الزراعة بمصلحة الاملاك الاميرية

السكلاريدس دومين جديد

لنتكلم اولاً عن السكلاريدس دومين جديد ، ولهذا القطن حكاية طريفة لا بأس من ايرادها هنا ؛ فلقد سبق ان ذكرت من بين انواع القطن الاربعة التي استنبطها جناب الدكتور بولز حينما كان النائب الاول بالجمعية الزراعية قطن سمي باسم نمرة ٣١٠ وقد سمي بعوره هذا القطن الآن باسم سكلاريدس دومين جديد وذلك للشرح الآتي عنهُ :

في سنة ١٩٠٧ قدم جناب السيو ناكي زكية من بزرة القطن انتخبها من نوع كان يعرف باسم « السلطاني » الى المستر بولز بالجمعية الزراعية الخديوية فاخذها هذا واجرى تنقيته وتقاوتهُ على افضل الطرق العلمية حتى ثبتت صفاته في سنة ١٩١١ وسماه قطن ٣١٠ وكان متأخر النضج جداً يحمل عدداً كبيراً من اللوز المصاب اصابة شديدة بدودة اللوز وكانت زهوره لا تتماسك جيداً على النباتات وكان يسقط منها عدد كبير

وفي سنة ١٩١٢ زرع في مساحة محدودة وصين منهُ خمسون باتاً في الاقفاص العازلة ووقيت من كل تلقيح وترك الباقي بدون عزل . وكان يجاور هذا القطن قطن أسمر أظنهُ « عفيفي » وبفضل التلقيح الطبيعي احتوى الـ ٣١٠ غير المعزول الذي جمع من هذه المساحة على ١٥٪ من القطن الاسمر اللون مخالفاً كل الاختلاف لاصل النوع

وفي سنة ١٩١٣ بذرت البذرة الناتجة من اقفاص العزل في تفتيش الدومين بالقرشية على ابعاد كثيرة لتكاثرها في وسط الفيط وزرع حولها من البزور التي نتجت من القطن غير المعزول في سنة ١٩١٢ بعدأن جرت تنقيتها باعتناء تام لهذا الغرض وقد انتجت المساحة المزروعة في الوسط حوالي نصف اردب من البزور التي لم تكن بالطبيعة شديدة التقاوة

ترك جناب المستر بولز بعد ذلك هذا القطر فالقيت مسئولية تقاوته على عاتق الدومين وبذلت هذه المصلحة كلَّ مجهود زراعي في تنقيتها بطريقتها المعروفة التي اتبعها في تنقية القطن السكلاريدس حتى حصلت على قطن يشابه كثيراً او قليلاً النوع الاصلي وصار قطن ٣١٠ بعد ذلك المجهود المتواصل سريع النضج يحمل عدداً مناسباً من اللوز متناسب اللون ذا صفات

عالية يفضلونهُ بسببها على افضل انواع السكلاريدس على الاطلاق وتزداد قيمته النزلية على قطن السكلاريدس بنسبة ١٥ الى ٢٠ ٪ ومنظره من أشد المناظر جاذبية وليفته من المتانة اكثر من ليفة اي قطن آخر معروف بمصر وسافطته في النزل اقلُّ الى حدٍّ ما من انواع السكلاريدس والخيوط الناتجة منهُ خالية تقريباً من كل عيب ولها متانة تزيد عن متانة خيوط السكلاريدس بمعدل يتراوح بين ١٥—٢٠٪

وقد زيدت مساحة هذا النوع وتغلبت على القطن السكلاريدس دومين بعد ماثبتت افضليتهُ منذ سنة ١٩١٤ الى الآن

ان هذا القطن ينجح كثيراً في شمال الدلتا حيث الطقس يوافق مزاجه الرقيق اذ لا يقوى على شدة الحرّ وعجب الرطوبة القليلة والاراضي المالحة نوعاً . على انهُ سريع الاصابة بمرض الذبول — طول ليفته يتباين من ٣٧ الى ٣٨ ملليمتراً ولونه ابيض مصفر ومبكر النضج ومعدل حليجه من ١٠٠ الى ١٠٢ وفي بعض الاحيان يبلغ ١٠٥ اذا كان القطن من درجة فائقة ومحصوله اقل نسبيًّا اذا قورن بالاقطان الجديدة الآتي ذكرها — ولنأخذ هذا النوع كاساس للموازنة بين الانواع الجديدة الدقيقة :

قطن المعرض

ولنحلل الآن القطن المعرض : اذا استثنينا السكلاريدس دومين جديد» فانهُ اكثر الاقطان الجديدة انتشاراً في الوجه البحري وهو القطن الذي يمتُّ بالقرابة والصلة الى القطن الامريكي . وأرجو أن تكون الفترة التي عاشها هناك في تلك المملكة الفتية الكبرى قد نقلت الينا جرثومة الحياة فتثب كونتها وتبوأ مركزاً لا اقول مثلها ولكن قريباً منها في مختلف تفرعات الحياة الزراعية والاقتصادية وغيرها

قد انتخب هذا القطن من الميت عقيلي سنة ١٩٠١ وهاجر الى المكسيك الجديدة بالولايات المتحدة — حيث زرع فيها ثم عمل الامريكيون على تحسينه حتى توصلوا في سنة ١٩٠٨ الى قطن سمي « يوما » وباستمرار تقاوته وتحسينه توصلوا في اريزونا الى استنباط القطن المعروف باسم « بيما » في سنة ١٩١٦ حيث ابتدأت تنتشر زراعته ثم رجع الى موطنه الأصلي ولا غرابة في ذلك فلقد ذاق طعم ماء النيل العذب والمثل يقول من ذاق طعم ماء النيل فهو عائد اليه لا محالة ». وقد ادخلته الجمعية الزراعية الملكية في سنة ١٩١٨ بناء على ارشادات المرحوم السير فكتور موصيري باستشارها الفني وانبرت لهُ تهذب من صفاته على أسس علمية وتذكره بصفات الاقطان التي تعيش في جو معمر وفي تربتها وتروى بمائها

من حيث دقتها ومتانتها ونموتها فما زالت تقتعهُ تارة وتهدده اخرى حتى لاحت شكيته واعتدل قوامه فبدت صفاته الكاملة تظهر شيئاً فشيئاً سنة بعد سنة

لقد ابتدأ هذا القطن بأن كان طويل التيلة غير منتظم ضعيف اقل من السكلاريدس فصار الآن بفضل المجهودات القيمة التي بذلتها الجمعية اقل طولاً من اصله ولو أنه لايزال حافظاً للاولوية في طول التيلة بين جميع الأقطان المصرية إذ يبلغ ٤٠ الى ٤٢ ملليتراً . واتتظمت تيلته وقويت على مرور الزمن (وتظهر قوتها على أشدها في النزل الرفيع) . مبكر النضج اذا قيس بالأنواع الأخرى التي من فصيلته (أي بالانواع التاعمة) أقل تأثراً بدودة اللوز إذ ان نسبة المبرومة فيه أقل من غيره . يقاوم مرض الذبول او الشلل غير جشع للسماد فلا يحب الكثير منه ولا يرضى القليل ، كثير المحصول بالنسبة للاقطان الرفيعة ، يباع في السوق بأثمان اقلُّ قليلاً من أثمان السكلاريدس حيث يباع من ١ إلى ٢ ريال اقل منها في رتبة الفولى جودفير . اما الدرجات العالية فانها تنقص بنسبة اكبر عن مثلها في السكلاريدس : ويتوقف هذا على مقدار طلب الاقطان ذات الدرجات العالية في السوق وتختلف باختلاف السنين . على أن له خصلتين من يعمل بها فقد أستطاع ان يحصل على اكبر الربح من جراء زراعته

(١) يجب التبكير في زراعته اكثر من الانواع الاخرى حتى يستطاع جمع كل القطن من اللوز الذي تحمله شجيراته — وهي تحمل عدداً كثيراً منها

(٢) ومن رأيي أن احسن منطقة له هي المنطقة التي تقع في النصف الجنوبي من [illegible] على انه ينجح في بعض المناطق الاخرى

***

اما محصوله ايها السادة فانه اكبر المحاصيل للانواع الاخرى المماثلة له فان التجارب التي قامت بها وزارة الزراعة في المناطق المختلفة لمدة اربع سنوات متوالية اي من ١٩٢٥ الى ١٩٢٨ اثبتت ذلك بالدليل القاطع اذ بلغ محصوله في متوسطها ٥٣ ر ٥ قنطار حيث كان السكلاريدس دومين ٢٢ ر٤ قنطار ، وتصافى الحليج من ١٠٠ الى ١٠٥ حسب السنين المختلفة أي يزيد بمقدار ٥ ر ١٪ عن السكلاريدس دومين

هذا ، واني أرجو أن تضاعف الجمعية من جهودها حيث ان مساحته تضاعفت في السنين الاخيرة ، وان لا تمسك يدها في سبيل المحافظة عليه حتى لايختلط بالاقطان الاخرى